

المتطلبات التشريعية لتطوير إعداد المعلم في مصر على ضوء الاتجاهات المعاصرة

استقرّ في الأدبيات التربوية أنّ المعلم يُعدُّ أحد أهم الركائز الأساسية في تطوير منظومة التعليم، إذ يُسهم بدورٍ فاعلٍ في تطوير أداء الطلاب وتوجيههم نحو التكيف مع المجتمع والاندماج معه، ومُسايرة التوجهات العالمية المعاصرة، كما أنه المسئول عن تشكيل العقول والأفكار، ومن ثم فإنّ نجاح أي نظامٍ تعليمي مرهونٌ بجودة إعدادهِ.

ولم تُعدّ عمليات تطوير برامج إعداد المعلمين تعتمدُ على الاستجابات العفوية وليدة اللحظة، والتقلبات المزاجية للقائمين عليها والمصالح المتبادلة لهيئات التدريس، ونفوذ جماعات الضغط من داخل كليات إعداد المعلمين أو من خارجها ودورها في التطوير الجزئي أو التعديل اللامنطوي، واستمرارية أنماط من الإعداد لا تحقق لخريجي تلك الكليات ما تصبو إليه المهنة من التميز في الأداء، بل أصبحت عملية تعاونية تعتمدُ على المثابرة والأداء والبرهنة عليه وفق معايير محددة (أمين محمد النبوي (1)، 2007: 32).

لهذا أصبحت قضية إعداد المعلم في الدول المتقدمة من القضايا المهمة، والتي لم تنظر إلى عملية الإعداد على أنها عملية إعداد المعلم كمدرس، بل اعتنت بجودة هذا الإعداد، وقدرته على مواكبة التطورات المعرفية المتلاحقة.

فلم يُعدّ كافياً للمعلم أن يتقن مادته العلمية فحسب، بل أصبح من الضروري أن يكون متمتعاً بكفايات شخصية متكاملة، وقدراتٍ خلاقية، ومُعدداً إعداداً جيداً علمياً وثقافياً ومهنيّاً، وقادراً على فهم حاجات طلابه، وعلى توجيههم وإرشادهم لتيسير مشاركتهم الفعالة وحفز تعلمهم، وقادراً على استخدام أفضل الوسائل والأساليب لتقديم مادته، وقدرته على تنمية ذاته وتجديد معلوماته باستمرار (أحمد علي كنعان، 2005: 239).

كما أكدّ المسؤولون عن التعليم في الاتحاد الأوروبي ضرورة أن يتصف المعلم بالمواصفات الآتية:

(Francesca Caena,2014,2)

- أن يكون مؤهلاً تأهيلاً جيداً، ولديه قدرٌ وافٍ من المعرفة بعلم أصول التدريس، والمادة التي يقوم بتدريسها.
- أن يتحلّى بمهارات وكفاءات تتيح له إرشاد ودعم من يتلقون التعليم.
- أن يفهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم.
- أن يعرف أهمية اكتساب المعارف الجديدة، ولديه القدرة على الابتكار واستخدام وسائل الإيضاح.

ويؤكد جيمس سبولكا James Cibulka رئيس المجلس القومي لاعتماد المعلمين (National Council for Accreditation of Teacher Education NCAT) أنه من حق كل طفل في الولايات المتحدة الأمريكية أن يتوفر له المعلم الفعال المؤهل تأهيلاً أكاديمياً ومهنياً جيداً، الذي يستطيع مساعدته على التنمية الشاملة لقدراته، وعلى الاستعداد لمواجهة متطلبات التنافسية العالمية، كما يُعد هذا الأمر حتماً أمام الإدارة الأمريكية ، ويجب أن يوضع ضمن أولويات الأجندة الاجتماعية العاجلة للولايات المتحدة (محمد محمد غنيم، ٢٠١٠، ٩٦).

وقد ارتكزت الرؤية المستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر على عدة محاور أبرزها معلم متميز على مستوى عالٍ من المهنية والخبرة التي تمكنه من القيادة التربوية والتخطيط الجيد والتفكير المتأمل ، وتجعل منه عنصراً فعالاً في التغيير (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤).

ونظراً للدور المهم الذي يقوم به المعلم في إعداد النشء وتشريبهم الإطار القيمي والثقافي ، فقد حظي إعداداه بأهمية كبيرة في تشريعات الدول المتقدمة والنامية على السواء ، " إذ تمثل تشريعات التعليم في المجتمعات المختلفة مرآة عاكسة لمدى ما بلغته تلك المجتمعات من تقدم تنموي وراقي حضاري، وما حققته من خطوات في تلبية متطلبات حقوق الإنسان بكل ما تتضمنه من قيم ومبادئ الحق في التعليم والحرية والعدالة والمساواة، وهي قيمٌ أساسية في تحرير الإرادة الإنسانية بما يجعل الإنسان قادراً على الفعل والإنجاز والإبداع والمشاركة في كل ما يتعلق بنهضة المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن هذا المنطلق باتت مواد التعليم في الدساتير القومية تكتسب أهمية قصوى في بناء المجتمعات وتطورها " (طلعت حسيني إسماعيل ، ٢٠١٦ : ١٥).

كما يُعد التشريع من أهم عوامل تحقيق الوحدة القومية والمساواة داخل الدولة من خلال كونه أداة لتوحيد القانون المطبق في الدولة، كما أنه يُعد أداة فعالة لتطوير المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، من خلال سن القوانين التي تتطلبها حاجات المجتمع أو تطويره وتقدمه. لذا فتطوير كليات التربية والوصول إلى جودتها لا يمكن أن يتم بمعزلٍ عن التشريع (محمد سعيد عبد المجيد، ٢٠١٣، ١٢).

وقد أصدرت الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠١م تشريع "عدم ترك أي طفل بدون تعليم" ، الذي أعطى الحكومة الفدرالية سلطة لإصلاح التعليم لم يسبق لها مثيل ، وهناك نوعان من الأهداف الرئيسية التي سعى التشريع لتأكيدهما، الأول: هو التأكد من أن كل معلم على درجة عالية من الكفاءة في المادة التعليمية ، والثاني: هو تقليل الحواجز على من يود أن يصبح معلماً من خلال "إعادة تجهيز" برامج إعداد المعلمين التقليدية وإيجاد مساراتٍ بديلة للمهنة (Emma smith,2008,611).

كما نشرت وزارة التعليم الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٤م مقترحاً للائحة إعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهدفت اللائحة إلى تحسين جودة برامج إعداد المعلمين ، ونظام المحاسبية ودعم الإدارة في قياس أداء برنامج إعداد المعلمين على أساس مؤشرات موثوقة وصحيحة U.S (Department,2014).

كما أصدرت المملكة المتحدة قانون ٢٠٠٢م التعليمي في يوليو وذلك لتشريع الخطوط الأساسية لأهداف "الصحيفة البيضاء" لتحديد مستوى التقدم المدرسي، ويتسع نطاق هذا القانون ليشمل العديد من الجوانب الخاصة بالعملية التعليمية بمختلف عناصرها، نذكر منها أنه وضع تشريعات حديثة ترتبط بالمعلم وبطريقة إعداده، وبالتغيرات التي تحدث كيف يتم تعيين المعلمين وهيئة العاملين بالمدارس في مختلف المراحل التعليمية (U.K.2002) ، كما تم إصدار قانون ٢٠١١م التعليمي الذي غني بتمويل الطلاب ، والمدفوعات المباشرة ، والتدريب أثناء الخدمة ، والأكاديميين ، والتعليم ، ورعاية الأطفال، والتدريب ، وإلغاء مجلس التعليم العام(England Department of Education,2015) .

وفي اليابان تم تقديم عددٍ من الإصلاحات للبرلمان لتعديل قانون التعليم الذي تم إقراره في مارس ١٩٤٧م، وكان ذلك في عام ٢٠٠٤م ، وهدفت هذه الإصلاحات إلى تأكيد أن الإصلاح التربوي ضرورة لرعاية النخبة التعليمية بما يسهم في استمرارية الريادة اليابانية في تطوير التكنولوجيا المتقدمة، وقد تم تنقيح قانون التعليم في ديسمبر ٢٠٠٦م ، ودارت أهم التعديلات حول تكافؤ الفرص التعليمية ، والتعليم الإلزامي ، والتعليم المختلط، والتربية الاجتماعية ، والتربية السياسية ، والإدارة(UNESCO,2011) .

وفي مصر تم تعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م من خلال القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧م بعنوان أعضاء هيئة التعليم ، ومن أبرز المواد التي اشتمل عليها القانون المادة التي تدور حول الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يشغل وظيفة من وظائف المعلمين ، كما اهتمت مادة أخرى بمن يشغل وظيفة معلم مساعد ، وضرورة الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة التعليم بالمرحلة التعليمية التي يتقدم لها ، كما اهتم القانون بالتنمية المهنية للمعلمين ، إذ أنه أفرد مادةً حول إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين (ج.م.ع، ٢٠٠٧).

في ضوء ما سبق عرضه يمكن تأكيد أن إعداد المعلم وتطوير أداء كليات التربية المنشود ، إنما يعتمد على وجود تشريعاتٍ لتنظيمها ووحدها المختلفة ، تنطلق من مبادئ سليمة ، وتقوم على أسسٍ موضوعية، كما أن تلبية حاجات المجتمع من المعلمين الأكفاء القادرين على تحقيق أهداف المجتمعات الطامحة نحو النهضة المعرفية والثقافية والتكنولوجية ، وغرس القيم الإنسانية وإعداد جيلٍ

قادرٍ على استيعاب مستحدثات العصر، ليتطلب أن يكون هناك تشريعاتٌ وقوانين ولوائح لإعداد المعلم ، تساير الاتجاهات الحديثة في برامج الإعداد وتواكب الثورات المعرفية والتكنولوجية.

مُشكلةُ البحثِ:

لم تغدِ كليات التربية مؤسساتٍ تعليميةً بحثيةً فحسب، وإنما يقع عليها في ظل هذه التغيرات العصرية المتلاحقة دورٌ مهمٌ في النهوض بالمجتمع ، وتكاد تكون الجامعة هي المؤشر الذي يمكن من خلاله الحكم على تقدم المجتمع أو تأخره، فالتعليم الجامعي يسهم في بناء القوة الذاتية للأمة ويعطيها الثقة بمستقبلها ، لأنه يفتش عن طاقتها ويحشد لها ، ويعزز ما هو موجود منها ، ويكشف عما هو كائنٌ، ومن ثم فإن أي خللٍ أو نقصٍ في هذا النظام التعليمي ينعكس سلباً على حياة الأمة وتقدمها (علي حسن حسين، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من التوجه العام للإصلاح والمحاولات المستمرة للتطوير والتحديث، والرغبة الحقيقية في تطوير التعليم الجامعي بوجهٍ عامٍ ، وكلية التربية بوجهٍ خاصٍ فلسفةً ومواردٍ بشريةً وماديةً، فإن التعليم الجامعي وكليات التربية ومحاولات تطويرها تعرضتا لكثيرٍ من النقد والهجوم من قبل قطاعاتٍ ثقافيةً متباينةً، فيرى نبيل نوفل "أن الجامعة تحولت تحت ضغط المجتمع إلى مصنعٍ لإصدار الشهادات ، وليس لإنتاج العقول المفكرة الناقدة والأيدي العاملة الماهرة، ومكانٍ لاجترار المعرفة، وليس للإضافة إليها، ومعقلٍ للمحافظة وليس للتغيير والتحديث ، إنها تقوم بكفاءةٍ بالغةٍ بإغلاق العقل العربي ، وإفقار الروح العربية وتأكيد تبعيتهما بدلاً من أن تكون عاملاً من عوامل نموها وازدهارها واستقلالها" (محمد نبيل نوفل، ١٩٩٢، ٥٦).

وأوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي ٢٠١٠ م أن العديد من خريجي الجامعات المصرية يتمتعون بمهاراتٍ غير ملائمةٍ للوظائف التي يتقدمون لشغلها ، مما يؤدي إلى تضخم السوق الاقتصادية للتعليم، وأن الطلاب الجامعيين غير راضين، لأن مساقاتهم لا تساعدهم على تنمية المهارات العلمية، وأن أرباب العمل يطلبون خريجين لديهم أكثر من المعرفة الموضوعية الفنية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

وتشهد الساحة التربوية مزيداً من النداءات والدعوات المطالبة بإعادة النظر في كلية التربية ومؤسسات إعداد المعلمين ، ومحاولة إصلاحها والرفق بمناهجها وتقوية آليات التدريس والتدريب فيها لتحقيق أهدافها في إعداد المعلمين.

ومما يوجب العمل المستمر لتطوير كليات التربية ، ويزيد من المسؤولية الملقاة على كاهل التربويين ، أن بعضاً من هذه التوجهات التي تتدثر بإعادة الهيكلة والإصلاح والتطوير ، تحمل في طياتها تهديداتٍ وجوديةً لهذا الكيان العلمي العريق ، فمن هؤلاء من يدعو إلى إلغاء النظام الحالي لكليات التربية وتحويلها إلى كلياتٍ للدراسات العليا، ووقف القبول ببرامج البكالوريوس ، ومنهم من يدعو إلى تخفيض نسبة المكون التربوي في إعداد المعلم لصالح المكون الأكاديمي .

لذا فلم يَعدُ مستساغاً أو مقبولاً أن يتجاهل التربويون ما آلت إليه كليات التربية من ضعفٍ في بعض جوانب الإعداد فيها ، أكدته عديداً من الدراسات - التي يعرض الباحثان لبعض نتائجها في السطور التالية من البحث - إذ تمثل المصارحة والمكاشفة والاعتراف بوجود أوجه القصور ، الخطوات الأولى في سبيل الإصلاح والتطوير .

ففي القرن الحادي والعشرين توجد مشكلات متعددة تواجه كليات التربية، مشكلاتٌ غير نمطية، مشكلاتٌ تتعلق بأهدافها، بل بوجودها ذاته، فلم يَعدُ أولياء الأمور والطلاب في المدارس يقبلون بمستوى الخريجين من المعلمين، وبات هناك اتجاهٌ إلى الكليات الخاصة ، والبحث عن بدائل لتطوير أداء المعلمين، وتحقيق المزيد من التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة ، لمحاولة تدارك قصور الإعداد قبل الخدمة، الأمر الذي يستهلك الكثير من الوقت والمال والجهد، والذي لا يحقق العائد المباشر منه) أمين محمد النبوي (١)، (٢٠٠٧ : ٧٧٨).

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن مؤسسات إعداد المعلم ما زالت أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية في فلسفتها ومناهجها وهيكلها وإدارتها، بالإضافة إلى ما تعانيه منظومة التعليم الجامعي بصفةٍ إجماليةٍ من تحديات ، تأتي في مقدمتها غلبة الجوانب الكمية على النوعية ، والفجوة بين الأهداف والنتائج ، وعدم مواكبة مناهجها لروح العصر ، و الفطور الواضح في برامج إعداد المعلمين ، وتكرارها ، واتباعها أساليب التقييم التقليدية ، وقد انعكس هذا الشعور الرسمي والشعبي على تدني النظرة المجتمعية لخريجي مؤسسات إعداد المعلم ، مما يتطلب إعادة النظر في اللوائح والنظم والمراجعة الشاملة لعناصر منظومتها ، للتخلص من سلبياتها بحيث تصبح متفاعلةً مع متغيرات عصرها(محمد عبد الحميد محمد، أسامة محمود قرني، ٢٠٠٥ : ٢٧٨).

كما أوضحت دراسة محمد عبد الحميد وأسامة قرني(٢٠٠٥)، أن هناك بعض نواحي الضعف في كليات التربية ، تتمثل في عدم وجود فلسفةٍ عامةٍ ، أو استراتيجيةٍ مقترحةٍ مستقبليةٍ، مع غياب الرؤية الشاملة والرسالة والأهداف المحددة، وتقادم نظم وهيكل كليات التربية ، وضعف مستوى خريجي كليات التربية المصرية ، وعدم ملاءمة مستواهم لمتطلبات سوق العمل، وضعف الموارد

التعليمية ، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وتضخم أعداد كليات التربية ، وعدم التفرغ التام لكثير من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة نشر ثقافة الاعتماد بين جميع الأفراد ، ووضع التشريعات الضرورية لعملية الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية والتي تتناسب مع النظام التعليمي في مصر .

كما رصدت دراسة (ماهر أحمد حسن ، ٢٠١١) عدداً من نقاط الضعف التي تعاني منها كليات التربية ومنتسبوها تمثلت فيما يلي: ضعف مستوى الإعداد بكليات التربية ، وانخفاض كفاءة خريجها، وضعف الصلة بين كليات التربية والخريجين في المدارس لمتابعتهم وحل المشكلات المختلفة التي تواجههم، والانفصال بين كليات التربية والمدارس ، وضعف التكامل بينها، وكذلك ضعف التنسيق بين كليات التربية وجهات التدريب بوزارة التربية والتعليم، وعدم وجود سياسة مقننة لتدريب المعلم أثناء الخدمة، يتحدد من خلالها معايير ومواصفات المعلم في كل مرحلة تعليمية، ومعايير اختيار وانتقاء وإجازة المعلم للتدريس، ونمطية برامج التدريب أثناء الخدمة، وعدم تركيزها على الجوانب التطبيقية وتكنولوجيا التعليم، وعجزها عن تزويد المعلم بمهارة التعلم الذاتي والتعلم المستمر، وعزوف المعلمين عن حضور الدورات التدريبية وإحساسهم بعدم أهميتها في تنمية مهاراتهم الفنية.

كما رصدت دراسة (هشام حسنين محمد وآخرين، ٢٠١٤) أهم المشكلات التي تواجه كليات التربية، والتي من بينها: انخفاض المستوى الثقافي لخريجي كليات التربية ، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية للكثيرين منهم، وضعف الكفاءات التقنية لخريجها، كما أن خريجي كليات التربية عبروا عن استنفادهم المحدودة مما درسوه في مواجهة مشكلاتهم التعليمية.

كما برزت الحاجة إلى تطوير إعداد المعلم استناداً إلى الأسلوب العلمي وفق منظومات شبكية ، والتزام ودعم من جانب أعضاء هيئة التدريس بكل الكليات ، ووجود آليات لتدعيم التواصل المستمر والعلاقة البناءة والشراكة الفاعلة مع وزارات التربية والتعليم والمناطق التعليمية والمدارس ، في ظل استخدام فعال لمفاهيم الشفافية والوضوح والمحاسبية كموجهات مهمة وأساسية لتحقيق جهود التطوير (أمين محمد النبوي (١)، ٢٠٠٧، ٣٢).

وقد تعرضت التشريعات المنظمة للتعليم في مصر لكثير من النقد، ويُعد القانون (٤٩) لسنة ١٩٧٢م لتنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية هو التشريع المنظم للجامعات المصرية ، ويُلاحظ أن كثيراً من مواد هذا القانون قد تعرضت للتعديل ، كما أن وزارة التعليم العالي قد تبنت تشريعاً مقترحاً ينظم العمل داخل الجامعات المصرية عام ٢٠٠٦م ، وكان الهدف من التشريع المؤحد تنظيم العمل في قطاعات التعليم العالي بما يضمن جودة التعليم وارتفاع كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي ، وتناسب إعدادهم مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية والحفاظ على البعد الاجتماعي ، مع التكامل في

الاستراتيجيات والسياسات في مراحل التعليم ما قبل الجامعي ، إلا أن هذا المقترح قد قوبل بعاصفة من الرفض من قبل الأكاديميين، وتم وأد المقترح.

وقد أُلْمَحَ مؤتمر تطوير التعليم المنعقد بمكتبة الاسكندرية عام (٢٠٠٤م) إلى أن الحاجة ماسةً لمراجعة اللوائح الجامعية والمناهج بسبب استمرار وجود القوانين واللوائح المتشددة ، التي تحكم إدارة العملية التعليمية وتحد من صلاحية اتخاذ القرار على المستويات المختلفة ، والتي تعوق التطور المنشود(حامد عمار ، ومحسن يوسف ، ٢٠٠٦).

كما أوصى مؤتمر الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (فبراير ٢٠١٠) بإعادة النظر في التشريعات الحاكمة للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي لمواكبة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

كما أبرزت دراسة معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١١م) أن البلاد النامية بحاجة - على نحو متزايد - للنظر في السياسات التي تستهدف إعداد وتدريب مدرس التعليم الثانوي، كما أنه ينبغي للسياسة الناجحة بالنسبة للمدرسين أن تعالج التحديات المترابطة الأربعة التالية: (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١١، ٥٦)

- العرض: تدريب عددٍ كافٍ من المدرسين بما في ذلك تدريب المدرسين في موضوعات متخصصة.
- التوزيع: ضمان وجود عددٍ كافٍ من المدرسين المؤهلين ، مع توزيعٍ عادلٍ بين الجنسين ، وعدالةٍ جغرافيةٍ في انتشارهم.
- جودة التدريس: ينبغي أن يتحقق ذلك من خلال جودة التدريب قبل الخدمة، وكذلك من خلال التطوير المهني المستمر والإشراف المهني.
- التكلفة: ينبغي على البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أن تواجه هذه التحديات في سياق قيود الميزانية وغيرها من الأولويات التعليمية المتزاخمة.

كما أوضحت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤م / ٢٠٣٠م أن التعليم قبل الجامعي يخضع لمجموعةٍ كبيرةٍ من التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات المتشابكة والمتعارضة أحياناً ، والمفعلة وغير المفعلة أحياناً أخرى ، والتي تراكمت منذ عدة عقود، الأمر الذي يجعل منها معوقاً لبرامج الإصلاح بدلاً من مسانبتها ، ولهذا فإن إعادة النظر فيها وتنقيتها وإضافة إليها لمواكبة التطور في السياسات التربوية بات حاجةً ملحةً، ودعت إلى ضرورة إعادة النظر في قانون

التعليم لسنة ١٩٨١م، بما يتماشى والتطورات المعاصرة في التعليم(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤: ١١٢).

كما دعت دراسة (طلعت حسيني إسماعيل، ٢٠١٦) إلى ضرورة مراجعة تشريعات التعليم قبل الجامعي، والتي جرى العمل بها خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على تأثيراتها المختلفة في واقع نظام التعليم، وتقويم مدى قدرتها على تحقيق آمال المجتمع، في ظل نظام عالمي لم يعد يعترف إلا بالأقوياء، كما أوصت بسن تشريعاتٍ تعليميةٍ جديدةٍ، تراعي تطبيق المبادئ التربوية المتضمنة في المواد الدستورية وقوانين التعليم، وتساهم في تطور المجتمع وتعمل على تيسير حق أفراد في التعليم، وفق أسسٍ عادلةٍ ومنتينةٍ، وتعترف لكافة المواطنين بحقهم الكامل في التعليم بالمجان، وتكافح كافة أشكال التمييز في الحصول عليه، وتحقق تكافؤ الفرص بينهم.

كما أوصت دراسة (عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٧) بتعديل اللائحة الداخلية لكلية التربية بسوهاج، بما يسمح بتطوير برامج إعداد معلم التعليم الأساسي بكليات التربية، وبما يمنح إدارة الكلية الصلاحيات الكافية لتنفيذ خططها في تطوير العملية التعليمية.

كما أن الدعاوى المطالبة بتطوير برامج إعداد المعلم وإصلاح اللوائح والتشريعات - كي تتناسب مع متغيرات العصر - لم تُعد مقصورةً على العالم النامي فحسب، "ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض برامج إعداد المعلم في الجامعات، على وجه الخصوص، لمزيدٍ من التدقيق والنقد، وخاصةً من كبار صناع القرار وقادة التعليم، ووسائل الإعلام. وهناك رسائل مستمرة في كل مكانٍ تقول أن المشكلة هي وجود عددٍ كبيرٍ جداً من البرامج "المتوسطة" (Kevin K. Kumashiro, 2015, 2).

إن قيام الدول على تطوير وتحديث القوانين السارية بها، يضيف على هذه القوانين حركةً وحيويةً، ويبعد بها عن الثبات والجمود، بل تنسجم مع المتغيرات والأحوال التي تصيب المجتمع، ومن ثم يتحقق عنصر الملاءمة في القانون، لا سيما أن قانون تنظيم الجامعات به كثيرٌ من المواد التي تحتاج إلى تعديل، حتى يتسنى له أن يساير الثورات المتسارعة، والتطورات المتلاحقة التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي، وكذلك وضع مواد جديدة تُسهم في جودة التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه (أحمد محمود عبد المطلب، ٢٠٠٦).

وفي ضوء العرض السابق يتضح أنه لا يمكن تطوير إعداد المعلم وكليات التربية، دون سن التشريعات التي تكفل تحقيق ذلك، لذا أصبح من المهم تحديد المتطلبات التشريعية لتطوير أداء المعلم، سواء قبل الخدمة أو أثناءها، من أجل تجويد الأداء ومواكبة الاتجاهات المعاصرة، وتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر المتميزة، ومن هنا تمثلت مشكلة البحث في تحديد أهم المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير إعداد المعلم المصري، في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

أسئلة البحث:

يسعى البحث الحالي للإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

ما أهم المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير إعداد المعلم المصري، في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما واقع التشريعات الحاكمة للتعليم في مصر بوجه عام ، وسياسة إعداد المعلم على وجه الخصوص؟

٢. ما أهم التشريعات العالمية الحاكمة للتعليم وسياسة إعداد المعلم؟

٣. ما جوانب تطوير إعداد المعلم على ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

٤. ما التصور المقترح لأهم المتطلبات التشريعية لتطوير إعداد المعلم في مصر ، على ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على واقع التشريعات الحاكمة للتعليم في مصر بوجه عام ، وسياسة إعداد المعلم على وجه الخصوص.

٢. الوقوف على أهم التشريعات العالمية الحاكمة للتعليم وسياسة إعداد المعلم.

٣. تحديد جوانب الإفادة من الاتجاهات المعاصرة في مجال التشريعات والقوانين في تطوير نظام إعداد المعلم في مصر.

٤. تحديد جوانب تطوير إعداد المعلم في مصر على ضوء الاتجاهات المعاصرة.

٥. وضع تصور مقترح لتطوير نظام إعداد المعلم في مصر. ومحاولة التغلب على المشكلات التي يعاني منها هذا النظام، في ضوء الاستفادة من الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث مما يلي:

- أنه يأتي استجابةً لمادةٍ دستوريةٍ معتبرةٍ ، وهي المادة (٢٢) من دستور سنة ٢٠١٤م ، عُيّنت بالمعلمين ودعت صراحةً إلى ضرورة تطوير أدائهم وكفاياتهم المهنية ، كسبيلٍ للوصول إلى الجودة المنشودة ، وتحقيق الأهداف المرجوة ، ومن ثم محاولة الإسهام في الارتقاء بإعداد المعلم ، من خلال وضع تصورٍ مقترحٍ لمتطلباتٍ تشريعيةٍ ضامنةٍ لتحقيق هذه الغاية.
- معالجته موضوعاً على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية ، وهو تطوير كليات التربية باعتبارها المؤسسة العلمية المنوط بها إعداد كوادر علميةٍ على درجةٍ عاليةٍ من التميز والكفاءة ، ومسئولةٍ عن إعداد النشء تربوياً وتعليمياً ، وصياغة ملامح المستقبل ، وبناء التقدم المنشود ، وذلك من خلال إعادة النظر في التشريعات الحاكمة لكليات التربية بما يُسهم في استعادة هذا الصرح العلمي لمكانته المنشودة ، ومسايرة الاتجاهات العالمية ، وتحقيق الرضا عنه من قبل المجتمع.
- مواصلة جهود الباحثين الذين اهتموا بدراسة هذا المجال ، والخروج ببعض النتائج ، والتوصيات ، والمقترحات الجديدة ، والتي يمكن أن يستفيد منها القائمون على تطوير كليات التربية ونظم إعداد المعلم.
- أنه يُعد انعكاساً لما أكدته العديد من الدراسات والمؤتمرات التي نادى بأهمية إعداد المعلم بصفةٍ عامةٍ ، والذي يُعد العمود الفقري للعملية التعليمية.
- كونه يركز في تطوير مؤسسات إعداد المعلم على أسسٍ علميةٍ وعالميةٍ معاصرةٍ ، مما يؤهله لأن يكون مصدراً مُعَرِّفاً بالتشريعات الحاكمة لمؤسسات إعداد المعلم في دولٍ مختلفةٍ.

منهجُ البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعته ، حيث يهتم هذا المنهج بوصف ما هو كائنٌ ، وتحليله وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، و يمكن من خلاله جمع الأدبيات التربوية حول أهم التشريعات الحاكمة للتعليم وإعداد المعلم في مصر وبعض الدول المتقدمة ، في محاولةٍ لتنظيم تلك المعلومات ، وتصنيفها بصورةٍ دقيقةٍ ، وتحليلها بعمقٍ لاستخلاص أهم المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير إعداد المعلم وكليات التربية على ضوء هذه التشريعات ، كما يحاول البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي في التعرف على أهم جوانب تطوير إعداد المعلم في مصر ، والتي تم تحديدها في ضوء الأدبيات التربوية. وفي ضوء المعطيات التي تنتج عن الدراسة التحليلية يتم وضع تصورٍ مقترحٍ لأهم المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير بعض جوانب إعداد المعلم في كليات التربية.

مُصطلحاتُ البحث:

من أهم المصطلحات التي يُركز عليها البحث الحالي ما يلي:

التشريعات:

يُعرَّفُ التشريع بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تضعها سلطةٌ مختصةٌ من سلطات الدولة ، وهي السلطة التشريعية ، وإعلان القواعد من هذا الطريق هو الذي يكسبها قوة القانون ، ويلزمُ محاكم الدولة على الاعتراف بها كقانونٍ واجب التطبيق في المستقبل (أحمد ذكي بدوي، ١٩٨٢ ، ٢٤٤). فهي كلُّ القواعد المكتوبة التي تتولى وضعها سلطةٌ عامةٌ معينةٌ ، وتشمل القوانين واللوائح والقرارات بقوانين.

أما التشريعات التعليمية فتُعرَّفُ بأنها مجموعة القواعد القانونية للتعليم المتمثلة في الدساتير والقوانين والقرارات التي تصاغ في صورةٍ مكتوبةٍ ، بواسطة السلطة التشريعية في البلاد ، وتُلزم جميع الهيئات التعليمية في الدولة بالاعتراف بها وتطبيقها (نهلة عبد القادر هاشم ، ١٩٩٢ ، ٢٦).

المتطلبات التشريعية في مجال إعداد المعلم:

يُعرَّفُ البحث الحالي المتطلبات التشريعية في مجال إعداد المعلم بأنها مجموعة الإجراءات المنبثقة من الدستور والقوانين واللوائح والقرارات والسياسات التي تمثل ركيزةً أساسيةً لإعداد المعلم ، والكفيلة بتطوير إعداد المعلم بكليات التربية.

إعداد المعلم:

تعددت التعريفات التي تناولت إعداد المعلم ومن هذه التعريفات: " صناعةٌ أوليةٌ للمعلم كي يزاول مهنة التعليم؛ حيث تتولاه مؤسساتٌ تربويةٌ متخصصةٌ، مثل معاهد إعداد المعلمين، وكليات التربية، أو غيرها من المؤسسات ذات العلاقة ، تبعاً للمرحلة التي يُعد المعلم للعمل بها، كأن تكون المرحلة الابتدائية، أو الثانوية، وكذلك تبعاً لنوع التعليم، كأن يكون عاماً أو صناعياً، أو تجارياً، أو غير ذلك، وبهذا المعنى يُعدُّ المعلم ثقافياً، وعلمياً وتربوياً في مؤسسته التعليمية قبل الخدمة" (محمد متولي غنيمه ، ١٩٩٨، ٥٢).

ويُعرَّفُ برنامج إعداد المعلم طبقاً للتقرير الخاص بلائحة إعداد المعلمين (٢٠١٤م) بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه "برنامجٌ دراسيٌّ توافقت عليه الولاية بحيث يتضمن استكمال مرحلته أن يستوفي الطالب المقيد فيه جميع المتطلبات التعليمية والتدريبية التي وضعتها الولاية ، لكي يحصل على شهادةٍ مبدئيةٍ، أو رخصةٍ تمكنه من التدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بالولاية" (أمانى محمد السيد، ٢٠١٦ : ١٧)

حدود البحث:

على الرغم من تعدد جوانب إعداد المعلم في ضوء الأدبيات التربوية، إذ غالباً ما تشتمل على سياسة

ونظم القبول بمؤسسات إعداد المعلم وأهداف تلك المؤسسات ، ومكونات برامج الإعداد وشروط ومتطلبات القبول ، وأساليب التدريس ، وأعضاء هيئة التدريس، فإن البحث الحالي يركز على بعض هذه الجوانب لأهميتها في عملية الإعداد من أجل بنية تكاملية تستهدف المعلم قبل الالتحاق بالمؤسسة الأكاديمية الجامعية ، من خلال سياسات ونظم القبول ، وكذلك قبل أن يمتحن التدريس من خلال الترخيص لمزاولة المهنة ، باعتبارها المرحلة الثانية في عملية الإعداد، ثم تأكيد أهمية علاقة مؤسسة الإعداد بالمجتمع وهيئات الاعتماد، ومن ثم تمثل المحاور الأربعة التي يقتصر البحث الحالي عليها فيما يلي:

أولاً: سياسة ونظم القبول بكليات التربية.

ثانياً: علاقة كليات التربية برخصة مزاولة المهنة.

ثالثاً: علاقة كليات التربية بالمجتمع المحلي ، ووزارة التربية والتعليم.

رابعاً: علاقة كليات التربية بنظام الجودة والاعتماد.

خطة السير في البحث:

يسير البحث الحالي وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول: التشريعات الحاكمة للتعليم وإعداد المعلم في مصر.

المحور الثاني: التشريعات الحاكمة للتعليم وإعداد المعلم في الاتجاهات المعاصرة.

المحور الثالث: جوانب تطوير إعداد المعلم على ضوء الاتجاهات المعاصرة، ويشتمل على:

أولاً: سياسة القبول ونظمه بكليات التربية.

ثانياً: علاقة كليات التربية برخصة مزاولة المهنة.

ثالثاً: علاقة كليات التربية بالمجتمع المحلي ووزارة التربية والتعليم.

رابعاً: علاقة كليات التربية بنظام الجودة والاعتماد.

المحور الرابع: التصور المقترح للمتطلبات التشريعية لتطوير إعداد المعلم في مصر ، على ضوء الاتجاهات المعاصرة.